



قاعدة التشريعات القانونية والإجتهادات المصرية

قاعدة التشريعات القانونية والاجتهادات
المصرية

الكتيب: قاعدة التشريعات القانونية والاجتهادات المصرية

الناشرون: ١. المركز القومي للدراسات القضائية
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نشر هذا الكتيب بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



بسم الله الرحمن الرحيم

«اما الزيد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض»

صدق الله العظيم

قاعدة التشريعات القانونية والاجتهادات المصرية

شكر وتقدير

تتوجه إدارة مشروع «قاعدة التشريعات والاجتهادات القانونية في مصر» بالشكر والتقدير إلى فريق العمل من السادة القضاة العاملين في المشروع وفريقي العمل في «المركز القومي للدراسات القضائية» و«مركز المعلومات القضائي» على ما بذلوه من جهود في سبيل إتمام هذا العمل.

كما تتوجه إدارة المشروع بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلاً بالدكتور عادل عبد اللطيف المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم المالي والتقني الذي وفره لهذا المشروع، وإلى كل من ساهم بجهد أو فكر في سبيل خروج هذا العمل إلى النور.

فهرس

١ تعريف بالمشروع

- ١.١ إطار المشروع
- ١.٢ أهداف المشروع
- ١.٣ ركائز المشروع

٢ مضمون قاعدة المعلومات

- ٢.١ القوانين الأساسية
- ٢.٢ الأحكام القضائية
- ٢.٣ المراجع الفقهية

٣ إنتاج قاعدة المعلومات

- ٣.١ تحديد الأبواب التي ستشتمل عليها القاعدة
- ٣.٢ جمع النصوص القانونية والأحكام القضائية
- ٣.٣ وضع الهندسة والبرمجة المعلوماتية التوثيقية
- ٣.٤ معالجة وتوثيق النصوص القانونية
 - أعمال الإدخال والمعالجة
 - توثيق النصوص القانونية
 - المعجم

٤ استرجاع المعلومات ووظائف النظام الأخرى

- ٤.١ طرق الاسترجاع
 - الاسترجاع الموضوعي
 - الاسترجاع عبر الفهرس الزمني
 - الاسترجاع عبر موضوع معين
- ٤.٢ وظائف النظام الأخرى

٥ التطوير المقترح للإصدار الثاني

٥.١ المحتوى القانوني

٥.٢ اساليب البحث

٥.٣ استخدام النظام

٥.٤ تقديم الخدمة

٦ خاتمة

٧ المساهمون فى المشروع

٧.١ إدارة المشروع

٧.٢ فريق العمل من المستشارين

٧.٣ فريق العمل من القضاة

٧.٤ فريق العمل المعلوماتي فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧.٥ فريق العمل المعلوماتي فى مركز المعلومات القضائي

٧.٦ المراجعون

٧.٧ مدخلو البيانات

١. تعريف المشروع

١.١ إطار المشروع

بتاريخ ٢٠٠٣/١/١١ قدم السيد الدكتور عادل محمد عبد اللطيف المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضاً للتعاون بين البرنامج المذكور ووزارة العدل في مصر يخلص في بناء وتطوير قاعدة للمعلومات القانونية تعتمد بشكل أساسي على الأحكام الصادرة من محكمة النقض المصرية وغيرها من المحاكم وعلى أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة مالية قدرها ٥٠٠٠٠ خمسون ألف دولار أمريكي بالإضافة إلى المعونة الفنية.

وقد بدأ العمل على بناء قاعدة المعلومات في مطلع شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٣ على أن يتم نشرها على شبكة الإنترنت من موقع المركز القومي للدراسات القضائية WWW.NCJS.GOV.EG، ومن موقع المعلومات الخاص بوزارة العدل الجاري إنشاؤه. هذا وسيتولى مركز المعلومات القضائي بالتعاون مع مركز الدراسات القضائية الاستمرار في تحديث وتطوير مضمون هذه القاعدة بصورة دورية وبشكل إصدارات مستمرة. ويعتبر نشرها في بداية العام ٢٠٠٦ الإصدار الأول لها.

١.٢ أهداف المشروع

يعتبر بناء قاعدة معلومات قانونية متخصصة في موضوع معين عملية إثراء متواصلة تغتني وتكتمل مع الزمن عبر الإصدارات المتلاحقة. يساهم في اكتمالها بصورة فعالة كل من يستخدمها خاصة أعضاء الهيئات القضائية والمحامون والدارسون والباحثون في مجال المعرفة القانونية والاجتماعية من خلال الملاحظات والإرشادات والاقتراحات التي يوجهونها إلى معدي قاعدة المعلومات.

يخدم مشروع «إنشاء قاعدة التشريعات والاجتهادات القانونية في مصر» عدة أهداف أهمها:

- التعريف بالنظام القانوني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في جمهورية مصر العربية والنظم القضائية الشبيهة.
- تسهيل الوصول إلى المعلومة القانونية الصحيحة سواء لصالح العاملين بالجهات القضائية، أو المتعاملين معها بشكل عام، أو لصالح الخبراء القانونيين والباحثين سواء في مصر أو المنطقة العربية.
- وضع الإطار لبحث مقارنة في اجتهادات المحاكم المصرية بصورة تسمح برصد نقاط التشابه والاختلاف بين مختلف الأحكام المصرية، وبوضع معجم قانوني يبيّن أوجه الترادف بين المصطلحات والعبارات القانونية الواردة بالنصوص القانونية المستخدمة في التشريعات من جهة أخرى.

١.٣ ركائز المشروع

ارتكز تصور بنك المعلومات القانوني على عدة محاور أهمها:

الشمولية: وتعني هذه العبارة الإحاطة بجميع أنواع المعلومات القانونية (الاجتهاد، النصوص، الفقه). يحصل المسترجع في الوقت ذاته على اجابة لسؤال معين يطرحه، شاملا جميع المواد أو المعلومات المتعلقة بهذا السؤال.

المصادقية: ويقصد بها أن النصوص التي تم وضعها في قاعدة المعلومات عن طريق الطباعة هي ذاتها كما نشرت في المنشورات الرسمية كاملة.

الدقة: وتعني استخراج الإجابات السليمة على الأسئلة التي ستطرح أثناء عمليات الاسترجاع. وهذه الدقة تعني إتاحة المجال للوصول إلى مادة أو مواد معينة في موضوع معين. تجعل هذه الامكانية بنك المعلومات المطلوب بناؤه قاعدة معرفة وليس قاعدة ارشفه. إن ما يميز قواعد المعرفة المتطورة هي أنها جاءت نتيجة توثيق في العمق للمواد القانونية التي توفر خدمات استرجاعية مختلفة لا توفرها بنوك الأرشفة.

المقارنة: المقصود هو إتاحة المجال لان يحصل المستخدم - في آن واحد وعلى ذات الشاشة - على الإجابة عن سؤاله من خلال استعراض الاحكام المرتبطة بشكل مقارن على لاثنتين متوائمتين.

سهولة البحث: وهذا المحور دقيق جداً لأنه يفترض أن التوفيق بين ضرورة جعل الاسترجاع من بنك المعلومات متاحاً للعامّة سواء كانوا متخصصين في المجال القانوني أم غير متخصصين، وبين خصوصية اللغة القانونية ومفهوم البحث القانوني التي اعتاد عليها العاملين في مجال القانون. ويزداد هذا الهدف أهمية بالنظر إلى أن بنك المعلومات سيتم نشره على شبكة الإنترنت.

٢. مضمون قاعدة المعلومات

تقرر اتمام بناء مضمون قاعدة المعلومات على مراحل، أي من خلال إصدارات متلاحقة بحيث يتضمن الإصدار الأول أحكاماً اجتهادية من مختلف المحاكم المصرية، ونصوصاً قانونية أساسية، ومراجع فقهية:

٢.١ أحكام اجتهادية من المحاكم المصرية:

- مبادئ وأحكام محكمة النقض الدائرة المدنية من سنة أولى قضائي حتى سنة ٦٧ قضائي^١.
- مبادئ وأحكام محكمة النقض الدائرة الجنائية من سنة أولى قضائي حتى سنة ٦٨ قضائي^٢.

١. بدأت السنة القضائية للأحكام النقض المدني من سنة واحد قضائي ما يعادل سنة ميلادي ١٩٢١ حتى سنة ٦٧ قضائي ما يعادل سنة ١٩٩٧ ميلادي.

٢. بدأت السنة القضائية للأحكام الجنائي المدني من سنة واحد قضائي ما يعادل سنة ميلادي ١٩٢١ حتى سنة ٦٨ قضائي ما يعادل سنة ١٩٩٨ ميلادي.

- أحكام مختارة من أحكام محاكم الاستئناف المصرية (مدنية وجنائية)
- أحكام مختارة من أحكام المحاكم الابتدائية المصرية (مدنية وجنائية)
- بعض الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا والتي قضي فيها بعدم دستورية بعض النصوص التشريعية.

٢.٢ النصوص القانونية:

- قانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ العقوبات
- قانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المواريث
- قانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ الوصية
- قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ القانون المدني
- قانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الإجراءات الجنائية
- قانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
- قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ تنظيم مباشرة الحقوق السياسية
- قانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مكافحة المخدرات
- قانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الجمارك
- قانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ المرافعات المدنية والتجارية
- قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قانون الإثبات في المواد المدنية
- قانون ١ لسنة ١٩٧١ الدستور
- قانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ قانون مجلس الشعب
- قانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ السلطة القضائية
- قانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التأمين الاجتماعي
- قانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي
- قانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ السجل التجاري
- قوانين (أرقام ٤٩ لسنة ٧٧،
- ١٣٦ لسنة ٨١، ٤ لسنة ٩٦، و٦ لسنة ٩٧)
- قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قانون الضرائب على الدخل
- قانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ خاص ببعض قوانين الأحوال الشخصية
- قانون ٨ لسنة ١٩٩٠ التجارة البحري

احكام الولاية على المال	- قانون ١١٩ لسنة ١٩٩٥
التحكيم في المواد المدنية والتجارية	- قانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤
تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي	- قانون ٣٨ لسنة ١٩٩٤
قواعد التصرف في الأراضي الصحراوية	- قانون ٥ لسنة ١٩٩٦
قانون الطفل	- قانون ١٢ لسنة ١٩٩٦
التجارة	- قانون ١٧ لسنة ١٩٩٩
قانون تنظيم اجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية	- قانون ١ لسنة ٢٠٠٠
قانون حماية الملكية الفكرية	- قانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢
قانون العمل	- قانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣
إنشاء محاكم الأسرة والتجارية	- قانون ١٠ لسنة ٢٠٠٤

٢.٣ المراجع الفقهية

يقتصر الإصدار الأول على ذكر أسماء المراجع الفقهية والإشارة إلى الصفحات الواردة بها. أما الإصدار الثاني فسوف يشمل، إضافة إلى تحديث النصوص الموثقة سابقاً، مختارات إضافية من القوانين والتشريعات والأحكام القضائية الصادرة حديثاً ومقتطفات من المراجع الفقهية (الكتب، المقالات، الدراسات).

تضم هذه القاعدة في إصدارها الأول ما يلي:

مادة قانونية	- عدد ٦٩٤٩
حكم نقض مدني	- عدد ١٤٧٤٥
حكم نقض جنائي	- عدد ١٤٦٠٧
حكم استئناف (مدني، جنائي)	- عدد ٥٠
حكم ابتدائي (مدني، جنائي)	- عدد ٢٧
حكم لمحكمة الجنايات	- عدد ٥٠
حكم دستوري	- عدد ٥٢٨
مرجعا فقهيا	- عدد ٤٢
صورة حكم مدني	- عدد ٨٤٦٢
صورة حكم جنائي	- عدد ٨٥٥٨
صورة للجدول الملحقه بالقوانين	- عدد ٢

٣. إنتاج قاعدة المعلومات

ارتكز إنتاج قاعدة المعلومات على أربعة محاور:

- تحديد الأبواب التي ستشتمل عليها القاعدة
- جمع النصوص القانونية والأحكام القضائية
- وضع الهندسة والبرمجة المعلوماتية والتوثيقية
- معالجة وتوثيق النصوص القانونية (معالجة، توثيق، إدخال)

١.١ تحديد الأبواب التي ستشتمل عليها القاعدة

تقرر ان يتناول مخزون هذه القاعدة أفقياً الأحكام القضائية والقوانين الأساسية، على أن يتوسع المخزون عمودياً في تفاصيل الأحكام القضائية والمواد القانونية والمراجع الفقهية المفسرة لنصوص المواد القانونية.

تحددت الابواب التي اشتملت عليها قاعدة المعلومات كالتالي:

- البحث في القوانين والتشريعات الأساسية
 - البحث في الاحكام القضائية (محكمة النقض، احكام الاستئناف واحكام البداية)
- تجدر الإشارة إلى أن ما ادخل من نصوص وأحكام يشكل مادة تمهيدية كافية لإنجاز الإصدار الأول.

١.٢ جمع النصوص القانونية والاحكام القضائية

تتوزع النصوص القانونية على أنواع مختلفة منها التشريعات، واللوائح، والقرارات، والمذكرات الإيضاحية. في الإصدار الأول، تم الاكتفاء بالنصوص القانونية مع التركيز على الشكل النهائي للتشريع بعد مراعاة كافة التعديلات التي استحدثت عليه. وقد جرى استبعاد القرارات والمذكرات الإيضاحية للتشريعات كلياً بسبب طبيعتها المتغيرة.

أما بالنسبة للأحكام القضائية (أحكام محكمة النقض، أحكام مختارة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، وأحكام محكمة الجنايات، وأحكام المحكمة الدستورية) فقد توسع جمع نصوصها لتشمل ليس فقط ملخص الأحكام ولكن صورة النص الكامل للحكم أيضاً كما نشرت بمجلدات المكتب الفني لمحكمة النقض المصرية.

تولت لجنة مشكلة من قدامى المستشارين والقضاة العاملين، عملية جمع النصوص القانونية، وتمكنت خلال فترة وجيزة من جمع القوانين والاحكام القضائية المعنية المشمولة في الاصدار الأول للقاعدة القانونية.

مرت عملية جمع النصوص القانونية بصعوبات كبيرة في البحث عن مواد القانون المختلفة لربطها بأحكام محكمة النقض، وبتغيير نصوص القوانين التي عدلت أو ألغيت وقد سبق ربطها بأحكام قضائية، إضافة الى صعوبات مرتبطة بمدى توافر مجلدات الأحكام ذاتها. هذا دون ذكر عمليات إعداد فهارس القوانين والتشريعات وتوثيقها التي كانت أكثر إرهاقا. يضاف الى الصعوبات، عملية البحث عن أحكام المحكمة الدستورية التي قضت بتعديل نص تشريعي. كما أن عملية استخراج وتجميع المعجم والمرادفات أيضا أضافت عبئا ثقيلًا على فريق العمل القانوني المساهم في إنشاء القاعدة.

١.٣ وضع الهندسة والبرمجة المعلوماتية التوثيقية

ارتكزت أعمال البرمجة على بيئة مايكروسوفت وتحديداً على أنظمة SQL Server Enterprise, MS. Office, VB.Net Environment. صممت القاعدة معلوماتياً وفقاً لنموذج موضوع من قبل مكتب الدراسات والاستشارات في المعلوماتية والقانون (مدامق) يسترشد به خبراء برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحيث شكل الأساس الذي بنيت عليها هندسة قاعدة المعلومات القانونية.

تم معالجة النصوص من خلال النموذج بتوثيق موادها عبر منهجية توثيق منطقية تركز على الفهرس والمفاتيح (يراجع منهجية التوثيق).

صممت القاعدة لخدمة أهداف عدة أهمها:

- نشر القاعدة على شبكة الانترنت، بما يفرضه ذلك من تقنيات خاصة بالاسترجاع والبحث في هذه الشبكة. وقد روعي في التصميم ظهور لوحة مفاتيح طباعة على شاشات الاسترجاع بغية تسهيل الطباعة للمستخدمين الذين لا يتقنون الطباعة باللغة العربية.

- نشر القاعدة على اسطوانات ضوئية مدمجة CD ROM.

- إفصاح المجال لاسترجاع المعلومات من قبل جميع مستخدمي شبكة الانترنت بمصر وجميع الدول العربية.

- استخدام المعجم أي علاقات الترادف بين المصطلحات. هذه الوسيلة ذات أهمية في قاعدة المعلومات لتيسير إجراءات البحث ودقة المعلومات المطلوب الحصول عليها.

- تسهيل البحث للمستخدم خاصة القانونيين الذين لم يعتادوا على تقنيات البحث الحديثة وذلك باكثر من طريقة للبحث (وفق تقنيات توثيقية ملائمة للعمل القانوني، وعبر تقنيات بحث مبسطة وسهلة - يراجع الشرح أدناه) .

١.٤ معالجة وتوثيق النصوص القانونية (الإدخال والمعالجة، التوثيق، المعجم)

تم الاعتماد في توثيق ومعالجة النصوص التي تحتوي عليها هذه القاعدة على تقنيات التوثيق الموجهة. وقد تمت عملية التوثيق لخدمة طرق البحث ووظائف نظام الاسترجاع كما ورد شرحها أعلاه.

سيتناول شرح أعمال المعالجة والتوثيق، الأسس والأفكار الموجهة التي قادت عملية التوثيق وسنبدأ بأعمال الإدخال والمعالجة ونتقل إلى شرح المنهجية التي اعتمدت في التوثيق.

أعمال الإدخال والمعالجة

تم إدخال النصوص القانونية بحروفها، أما الأحكام القضائية لمحكمة النقض فقد تم الاكتفاء بإدخال موجز الحكم وملخص القاعدة القانونية مع المسح الضوئي للنص الكامل للحكم. أما باقي الأحكام الخاصة بمحاكم الاستئناف والابتداء ومحكمة الجنايات فقد تم إدخالها بالكامل. هذا وقد تم الاكتفاء بالنسبة للمحكمة الدستورية بنص الحكم الذي قبل فيه الطعن بتعديل تشريعي. كما جرى تصحيح أخطاء الإدخال المطبعية والناجمة عن عملية الإدخال، ومع ذلك يمكن أن يلاحظ المستخدم بعض الشوائب المطبعية التي سيتم بالتأكيد تصحيحها في الإصدارات اللاحقة.

أخذت عملية إدخال النصوص بعين الاعتبار هيكلية النص فحافظت على تصميمه الداخلي دون أن تتغير فيه. عند إدخال مواد النص تم إدخال التعديلات التي طرأت في نصوص لاحقة. فإذا كان التعديل يلغي المادة القديمة فيحل التعديل محل النص القديم إلا أننا وبغية الاستئناس بهذا الأخير، رأينا ذكره مع الإشارة إلى كونه النص القديم، فأوضحنا في مطلع المادة أنه قد جرى تعديلها بنص حديث مع تبيان رقم النص وتاريخه.

كما جرى تصوير الجداول الملحقة بقانون الأسلحة والذخيرة والمخدرات وتخزينها في ملف خاص يسمح للمسترجع بالاستعانة به. وتم إدخال المراجع الفقهية التي أشارت إليها الأحكام القضائية الواردة بالقاعدة. وتم ربطها بتلك الأحكام التي تحتوي عليها القاعدة .

هذا وقد رأينا عند إدخال النصوص الترابط القائم بينها سواء بين النص ونص آخر أو بين مادة من نص ومادة أخرى من نفس النص أو من نص آخر وعملية الربط هذه تتيح للمسترجع أن يتصفح فوراً النص المرتبط .

توثيق النصوص القانونية

تم توثيق النصوص القانونية بطريقتين:

• عنونة كل مادة من مواد النصوص المعتمدة بالعنوان الذي يعبر عن مضمونها واستخدمت عناوين فهرس

الموضوعات لهذه الغاية.

• تزويد كل عنوان من عناوين الفهرس الموضوعي بعبارات مفاتيح تكمل المعاني التي وردت في مضمون المادة القانونية.

المعجم

يشكل المعجم على الصعيد التوثيقي اداة للاسترجاع والبحث وقلما يستخدم كأداة للتوثيق وهو يشمل جعل العبارات المستخدمة كمفاتيح وربطها بالعبارات التي تقوم بينها علاقة ما، سواء كانت علاقة ترادف (مثلا: سرقة = اختلاس) أم علاقة اصل وفرع. ولقد اعتمدنا وضع معجم للعبارات المستخدمة في القاعدة مع علاقات الترادف فيما بينها وذلك بغية تسهيل البحث على المستخدم بأي من هذه المترادفات.

ولم يكتف فريق العمل بالترادف بين عبارات البحث بل عمل على أخذ العبارات المتشابهة ضمن اللغة العربية بشكل عام بعين الاعتبار. اشتمل المعجم على إجراء الترادف بين العبارات المفردة أم المركبة، سواء كانت ذات دلالة قانونية، أم ذات دلالة لغوية عامة.

وقد تم تطوير تقنية المعجم الآلي أي أن البرنامج يقوم بصورة أوتوماتيكية بربط العبارات المرادفة ويقترح على المستخدم العبارات المجاورة الممكن استعمالها في البحث .

٤. طرق الاسترجاع ووظائف النظام الاخرى

٤.١ طرق الاسترجاع

نستعرض هنا الأسس التي اعتمدت لتصميم طرق الاسترجاع واستخدام قاعدة المعلومات أما بالنسبة لشرح هذه الطرق فيمكن مراجعة دليل الاستخدام.

لقد تم تصميم قاعدة المعلومات وفق نظام استرجاع يسمح بتأدية وظائف متعددة أهمها الوظائف التالية:

الاسترجاع عبر بيانات التشريع او بيانات الاحكام، وهذه الطريقة تسمح بتصفح جميع التشريعات القانونية والاحكام القضائية التي تضمها قاعدة المعلومات. ان هذه الطريقة تسمح للمستخدم ان يعرف ما هي التشريعات والاجتهادات المعالجة، وان يستعرضها بكامل نصها. وهي بذلك تؤدي وظيفة الجردة التي توازي او تشابه وظيفة الارشفت.

الاسترجاع بموضوع معيّن يتوفر عبر طرق الاسترجاع التي لحظها النظام وهي:

١- الاسترجاع بفهرس الموضوعات.

٢- الاسترجاع الحر.

لقد لحظ النظام طرق الاسترجاع هذه التي تشكل جميعها مداخل تسمح بالوصول الى اية مادة من مواد التشريعات او أي من الاحكام القضائية المخزنة في قاعدة المعلومات، بغية تمكين المستخدم، وبخاصة الحقوقي غير المتمرس بتقنيات الاسترجاع من بنوك المعلومات الممكنة، من استعمال اكثر من وسيلة بإمكانها ان تجعله يصل الى ما يبحث عنه. مع الاشارة الى ان البحث عبر فهرس الموضوعات، او عبر مصطلحات قانونية امر اعتاد الحقوقي استخدامه في اعمال البحث التقليدية على المؤلفات الورقية (ان شرح اعمال التوثيق الواردة ادناه يلقي الضوء على فوائد طرق البحث هذه).

• ان الاسترجاع عبر فهرس الموضوعات، يشكل طريقة استرجاع منظمة وموجهة، أي على المستخدم ان يختار عنواناً من فهرس الموضوعات الذي يظهر امامه، او عنواناً من فهرس الاحكام بغية تصفح المواد القانونية او الاحكام القضائية المتعلقة به.

• أما الاسترجاع الحر، فإنه يمكن المستخدم من استعمال أية عبارة يريد لها (مفردة أو مركبة) فتظهر له المواد القانونية او الاحكام القضائية التي تتضمنها هذه العبارة. هذا وتجدر الإشارة إلى ان الاسترجاع الحر هو تقنية متقدمة تواجه صعوبات خاصة إذا استعمل المستخدم عبارة مكتوبة بشكل مختلف عن النص (مثلاً: إذا استعمل مسترجع لفظ زجنائيةس لا تظهر له النصوص الأخرى التي تستعمل لفظ «جزائية»).

ان حل هذه الصعوبات يكمن بتزويد النظام المعلوماتي بمحلل صرفي، أي معجم للعلاقات بين العبارات بغية مساعدة المستخدم على استخدام العبارة المناسبة (أي علاقات المصطلحات والعبارات بعضها ببعض، سواء لجهة الترادف أو التشابه، أم لجهة علاقات الأصل والفرع).

٤.٢ وظائف النظام الأخرى

تصفح النتائج: يمكن للمستخدم أن يتصفح عبر لائحة التشريعات او لائحة الاجتهادات النتائج وفق ترتيبها الزمني ووفقاً للتقويم الميلادي أو السنة القضائية.

• عند ظهور نتيجة البحث يشير النظام إلى عدد التشريعات او الاجتهادات التي خرجت والى عدد المواد التي تجيب داخل النص على السؤال.

- يسمح النظام للمستخدم أن يستعرض كامل مواد النص دون الخروج من الشاشة وبالوصول الفوري إلى أية مادة من المواد.
- استعراض الفهرس الكامل للتشريع لموضوع البحث.
- يمكن للمسترجع عند ظهور مواد التشريع ان يستعرض المراجع الفقهية او الاجتهادات المرتبطة بها.
- العرض المقارن للاحكام: تسمح هذه الطريقة باستعراض الاحكام موضوع البحث ضمن لاثنتين متوازيتين على شاشة واحدة.

طباعة النتائج: إن النظام يسمح للمستخدم أن يطبع ورقياً النتيجة التي حصل عليها وتجدر الإشارة إلى أن مقتضيات الحماية قد فرضت تضييق إمكانيات الطباعة والتنزيل (Download) بحيث جعلتها مقتصرة على نتائج البحث المحدد إلى الحصول على معلومة محددة وليس البحث العام.

٥. التطوير المقترح للإصدار الثاني

سيشمل الإصدار الثاني للقاعدة القانونية العديد من نقاط التطوير فى المجالات الآتية:

٥.١ المحتوى القانوني للقاعدة

- ويتضمن هذا التطوير إضافة مجموعة جديدة من النصوص التشريعية التي لم ترد فى الإصدار الأول وتيويم النصوص التشريعية الموجودة.
- استكمال باقى أحكام محكمة النقض المدنية والجنائية إلى ما انتهت إليه محكمة النقض من أحكام
- استحداث فهرس للأحكام المختارة من أحكام محاكم الجنايات والمحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية
- إضافة مجموعة جديدة من الأحكام المختارة (احكام النقض، الاحكام الاستئنافية والاحكام الابتدائية).
- إضافة ما ستجد من طعون المحكمة الدستورية
- إضافة العديد من المصطلحات (المفاتيح)
- إضافة العديد من الكلمات الدالة (القاموس القانوني).

٥.٢ أساليب البحث فى القاعدة

- تطوير الأسلوب المستخدم للبحث الحر.
- استحداث البحث فى الأحكام من خلال سنة المكتب الفني
- استحداث أسلوب للبحث الصوتى فى القاعدة

٥.٣ استخدام النظام

- تيسير التعامل مع النظام من قبل المستخدمين.
- تطوير شاشات عرض البيانات وجعلها أكثر ألفة للمستخدم.
- تحسين زمن الاستجابة فى عمليات البحث (تسريع عملية البحث).

٥.٤ تقديم الخدمة

- توفير بريد الكترونى للمستخدمين للرد على الاستفسارات والملاحظات.
- استحداث أساليب جديدة للخدمة

٦. خاتمة

إن المعالجة التوثيقية التي اعتمدت في بناء قاعدة التشريعات والأجتهادات المصرية هي فريدة من نوعها في المنطقة العربية لاسيما في المجال القانوني. تتميز هذه المعالجة بأنها مبنية على جهد فكري، وتحليل لمواد النصوص القانونية بغية استخراج مضمونها، والتعبير عنها بإستخدام العبارات الدالة والمتداولة في المجال القانوني.

وتأتى أهمية هذه المعالجة فى انها تقدم قاعدة قانونية تساعد الباحثين والدراسين والقضاه ليس فى مصر فقط وإنما على مستوى الوطن العربى كما انها تفيد الدارسين فى مجال الدراسات المقارنة ، وتعتبر كنموذج يحتذى به، وتدعم دور مصر الرائد فى المجال القانونى والقضائى.

٧. المساهمون في المشروع

٧.١ إدارة المشروع

١. المستشار علي الصادق عثمان، مدير المشروع - نائب رئيس محكمة النقض
٢. المستشار علي شكيب، منسق المشروع القانوني مساعد وزير العدل لشؤون مركز الدراسات القضائية نائب رئيس محكمة النقض
٣. المستشار خالد غانم، منسق المشروع المعلوماتي - المستشار بمحكمة الاستئناف - مدير مركز المعلومات القضائية

٤. الدكتوراة منى جمال الدين محمود، مساعد مدير المشروع - عضو المكتب الفني بالمركز القومي للدراسات القضائية - رئيس النيابة الإدارية

٧.٢ فريق العمل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- هندسة وارشاف الدكتور وسيم حرب، منسق مشروع تحديث العمل القانوني والقضائي - الخبير الاستشاري في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي
- تصميم وبرمجة السيد محمد الأبيض، خبير معلوماتي
- تدريب وتنسيق اداري الأنسة رولا زيات، خبيره في المعلوماتية القانونية

٧.٣ فريق العمل من المستشارين

١. المستشار محمد رفيق البسطويسى، نائب رئيس محكمة النقض الأسبق
٢. المستشار محمد احمد حسن، نائب رئيس محكمة النقض الأسبق
٣. المستشار محمد حسن العفيفي، نائب رئيس محكمة النقض الأسبق
٤. المستشار د رفعت عبد المجيد، نائب رئيس محكمة النقض
٥. المستشار محمد عيد سالم، نائب رئيس محكمة النقض

٧.٤ فريق العمل من القضاة العاملين مع المركز القومي للدراسات القضائية

- أمين محمد أمين طموم، المستشار بمحكمة النقض
- طارق عبد الباقي، رئيس المجموعة المدنية بالمكتب الفني لمحكمة النقض
- هشام عبد الهادي حسين، المحامي العام بناية النقض
- محمد احمد خلف، رئيس محكمة بالمكتب الفني لمحكمة النقض
- حازم بدوي، رئيس نيابة بالمكتب الفني لمحكمة النقض
- حسين محمد حجازي، رئيس نيابة بالمكتب الفني لمحكمة النقض
- علي رضوان عبد المغيث، رئيس نيابة بناية النقض
- خالد فائق المسلمي، رئيس محكمة بالمكتب الفني لمحكمة النقض
- احمد علي يوسف، رئيس نيابة بالمكتب الفني لمحكمة النقض
- محمد رضا رشوان، رئيس محكمة بالمكتب الفني لمحكمة النقض
- ادهم فهيم يحيي، رئيس محكمة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية

- هشام عبد الحميد الجميلي، رئيس نيابة نيابة النقض
- وائل عادل أمان، رئيس نيابة بالمكتب الفني لمحكمة النقض
- هشام أنور عز العرب، نيس المحكمة عضومركز المعلومات القضائي
- عمرو محمد سامي، رئيس نيابة نيابة استئناف طنطا
- احمد فتحي قرمة، رئيس محكمة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية

٧.٥ فريق العمل المعلوماتي بمركز المعلومات القضائي

- نادر عبده احمد، مدير الدعم الفني بمركز المعلومات القضائي
- نور احمد إسماعيل، مبرمج بمركز المعلومات القضائي

٧.٦ المراجعون

- نوال فهمي ثابت
- سهير سيف النصر محمود

٧.٧ مدخلو البيانات

- محمد فتحى مصطفى رزق
- ابتسام صلاح الدين حنفي
- فادية محمد عبد العظيم
- علياء العوضى محمد
- عزة مصطفى الليثي
- جورجيت شكرى فهيم
- نهلة زين العابدين عبد السلام
- ايمان عبد الرحمن محمد
- حمدية عبد الغنى اسماعيل
- جانيث عطية ناشد
- نهلة احمد عثمان
- انجى محسن عبد القادر
- منى محمد هندی
- سنية احمد حسن